compiled by markit

مؤشر مدراء المشتريات لبنك HSBC لعام 2013

يحظر النشر حتى 11:00 (القاهرة) 9 يناير 2013

مؤشر PMI™ لبنك HSBC بجمهورية مصر العربية

تدهور كبير في أوضاع العمل لدى القطاع الخاص

النتائج الأساسية:

- الإنتاج والطلبات الجديدة يحققان تراجعًا حادًا
- تسارع معدلات تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج
- هبوط حاد في أنشطة الشراء

ازدادت أوضاع العمل سوءًا لدى شركات القطاع الخاص المصري بدرجة كبيرة خلال شهر ديسمبر.حيث شهد كل من الإنتاج ومستويات الطلبات الجديدة وطلبات التصدير الجديدة وأنشطة الشراء هبوطًا بأقوى معدل لها منذ البدء في جمع البيانات في أبريل 2011. كما شهدت مستويات التوظيف تراجعًا مع تسارع تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج.

ويعد المؤشر الرئيسي المستمد من الاستبيان هو مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*). تشير القراءة الأعلى من 50.0 نقطة إلى وجود تحسن في أوضاع العمل عما كانت عليه في الشهر السابق، في حين تشير القراءة الأدنى من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع.

سجل مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) الرئيسي أدنى قراءة له في تاريخ الدراسة حتى الآن في شهر ديسمبر، حيث سجل 37.1 نقطة، متراجعًا عن قراءة شهر نوفمبر التي كانت 49.8 نقطة. أظهرت الدراسة الأخيرة للشهر الثالث على التوالي من التراجع وأشارت إلى تدهور ملحوظ في أوضاع العمل لدى القطاع الخاص المصري.

أظهرت بيانات شهر ديسمبر تراجعًا حادًا في الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص المصري، مع إبلاغ أكثر من نصف المشاركين عن تراجع مستويات الإنتاج.

شهد كل من مستويات الطلبات الجديدة وطلبات التصدير هبوطًا حادًا خلال شهر ديسمبر. وقد تسارعت معدلات استنزاف المخزون محققة المستوى القياسي لها على مدار الدراسة. ربط أعضاء اللجنة تراجع الطلبات الجديدة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية الحالية الهشة.

وقد ظل مستوى الأعمال المعلقة بدون تغيير إلى حد كبير لدى شركات القطاع الخاص المصري في شهر ديسمبر. في الوقت ذاته شهدت المهل الزمنية طولاً للمرة الأولى في ستة عشر شهرًا، وإن كان ذلك هامشيًا فقط.

استمرت مستويات التوظيف في الهبوط خلال شهر ديسمبر، حيث شهد معدل استنزاف الوظائف صعودًا، ووصل إلى أعلى معدل له منذ شهر يناير. وتمت الإشارة إلى تقاعد العاملين على أنه أحد الأسباب الكامنة وراء التناقص الأخير في الوظائف. في الوقت ذاته، شهد متوسط الأسعار التي تحددها شركات القطاع الخاص المصري زيادة طفيفة، وطبقًا للأدلة المتضاربة، كانت الزيادة مدفوعة في جانب منها بزيادة التكاليف.

تسارع معدل تضخم إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج بشكل طفيف خلال شهر ديسمبر وسجل أعلى مستوى له في أربعة أشهر. أشار أكثر من 14% من المشاركين زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج وأبلغ 1% فقط منهم تراجع الأسعار. جاءت زيادة متوسط أسعار الشراء مدفوعة بشكل أساسي بزيادة أسعار المواد الخام وأسعار الصرف الغير مفضلة.

تراجعت أنشطة الشراء لدى شركات القطاع الخاص المصري بشكل حاد خلال شهر ديسمبر. وقد أبلغ ثلث المشاركين في الدراسة عن تراجع كميات المشتريات. وقد تم ذكر تراجع الأعمال على أنه السبب الرئيسي للزيادة الأخيرة، حيث شهد مخزون المشتريات زيادة للشهر الثامن على التوالي، مدفوعًا بتراجع الطلب وتراجع مستويات الإنتاج.

مؤشر مدراء المشتريات لبنك HSBC بجمهورية مصر العربية (PMI™)

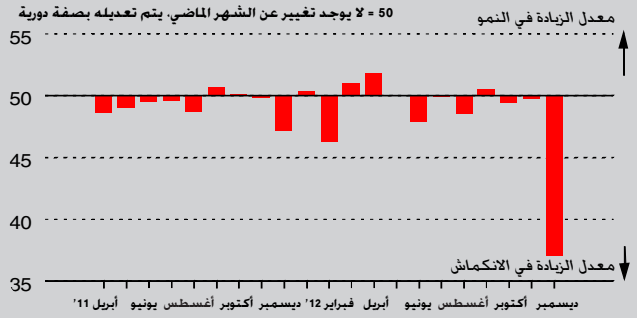

يعتبر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (*PMI™*) جمهورية مصر العربية مؤشر مركب تم تصميمه ليعطي نظرة عامة على النشاط/ الاقتصاد في القطاع الخاص المصري. يتم أخذ المؤشرات من المؤشرات الفردية على نطاق واسع والتي تقيس التغيرات في الإنتاج، الطلبات الجديدة، التوظيف، مواعيد تسليم الموردين ومخزون البضائع المشتراة. تشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) التي تسجل أقل من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع عام في الاقتصاد؛ بينما تشير القراءة التي تسجل أعلى من 50.0 نقطة إلى توسع عام. أما القراءة التي تسجل 50.0 نقطة فهي تشير إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الفرق بين القراءة وبين 50.0 نقطة، زاد معدل التغير المسجل من قبل المؤشر. يعتبر *PMI™* و*Purchasing Managers' Index™* علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited. وتستخدم HSBC العلامات أعلاه بترخيص مسبق. تعتبر Markit و شعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

HSBC

markit

مؤشر الإنتاج

س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.

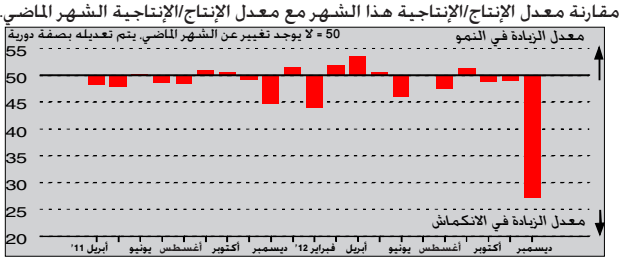

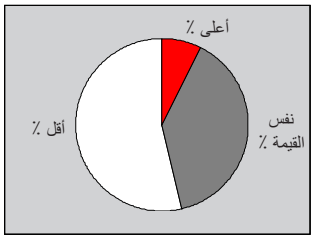

أظهرت بيانات شهر ديسمبر تراجعًا حادًا في الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص المصري. وكان معدل التراجع هو المعدل الأقوى في تاريخ الدراسة. وسجل تراجع مستويات الإنتاج للشهر الثالث على التوالي. كما أشار حوالي 54% من المشاركين في الدراسة تراجعًا في الإنتاج وربطوا هذا التراجع بتراجع الطلب.

مؤشر الطلبات الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

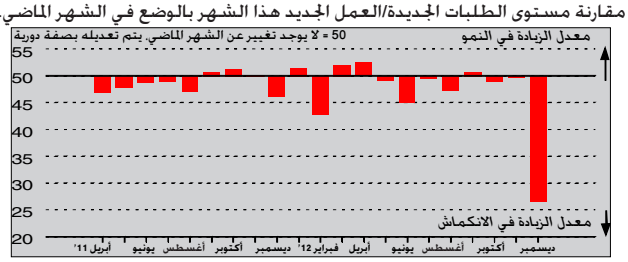

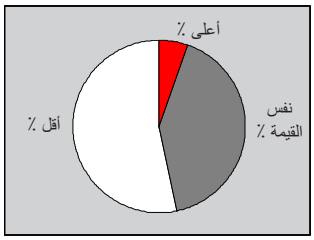

شهدت الطلبات الجديدة المستلمة لدى شركات القطاع الخاص المصري تراجعًا خلال شهر ديسمبر. اتضح ذلك من خلال مؤشر الطلبات الجديدة الذي يتم تعديله بصورة دورية والذي تراجع عن المستوى المحايد 50.0 نقطة. فقد تسارع معدل الاستنزاف وكان هو المعدل الأقوى منذ البدء في جمع البيانات في أبريل 2011. وقد ربط أعضاء اللجنة التراجع بشكل أساسي بحالة عدم الاستقرار السياسي التي تسود البلاد.

طلبات التصدير الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

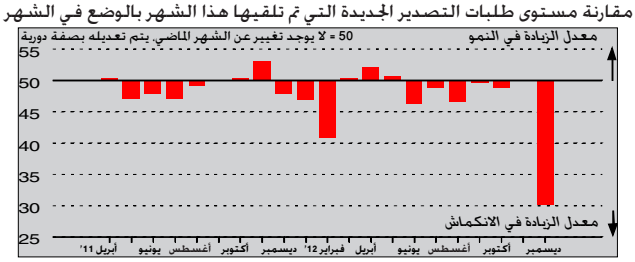

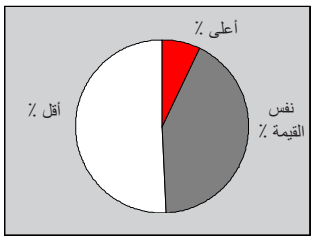

تراجع مستوى طلبات التصدير الجديدة في القطاع الخاص المصري تراجعًا قويًا خلال شهر ديسمبر. وقد أبلغ أكثر من 50% من المشاركين في الدراسة عن تراجع مستويات الأعمال الواردة من الخارج. مقارنة مع 7% الذين أشاروا إلى زيادة طلبات التصدير. وتم ذكر تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية على أنها أسباب الزيادة الأخيرة.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتك هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

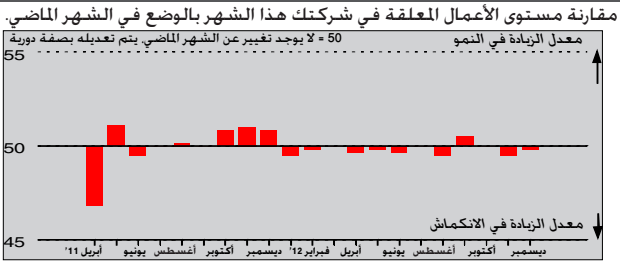

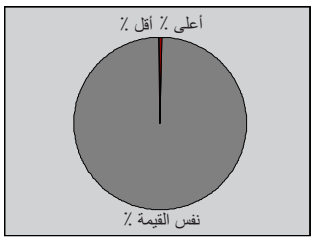

ظل مستوى الأعمال المعلقة لدى شركات القطاع الخاص المصري دون تغيير إلى حد كبير خلال شهر ديسمبر. حيث سجل مؤشر تراكم الأعمال الذي يتم تعديله دوريًا قراءة أقل قليلاً من المستوى المحايد 50.0 نقطة. ولم تشهد الأعمال المتراكمة تغيرًا كبيرًا من شهر إلى شهر على مدار تاريخ الدراسة حتى الآن.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

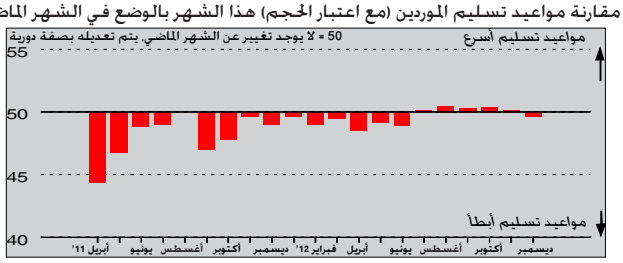

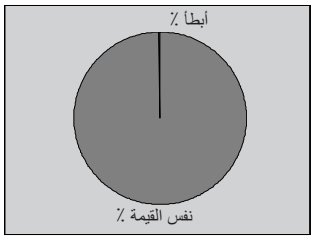

شهد متوسط المهل الزمنية طولاً طفيفًا لدى شركات القطاع الخاص المصري خلال شهر ديسمبر. وقد أظهرت البيانات الأخيرة التدهور الأول في أداء الموردين خلال ستة أشهر. وعلى الرغم من ذلك، فإن معدل زيادة المهل الزمنية كان هامشيًا فقط وأبلغت الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة عن عدم وجود تغيير في المهل الزمنية.

All Intellectual Property Rights owned by Markit Economics Limited

مؤشر التوظيف

س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.

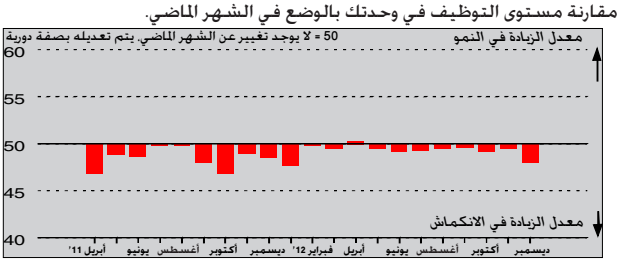

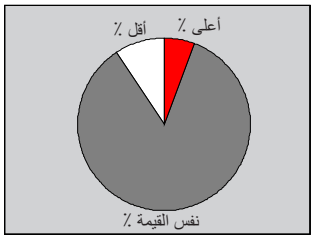

كان معدل فقدان الوظائف هو المعدل الأقوى خلال 11 شهرًا. باستثناء شهر أبريل 2012، حيث شهد مستوى التوظيف تراجعًا في كل شهر من شهور الدراسة وذلك منذ البدء في جمع البيانات في أبريل 2011. وطبقًا للأدلة المتضاربة، فإن التراجع الأخير في أعداد العاملين كان مدفوعًا بتقاعد العاملين والبحث عن فرص توظيف أفضل.

مؤشر أسعار الإنتاج

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

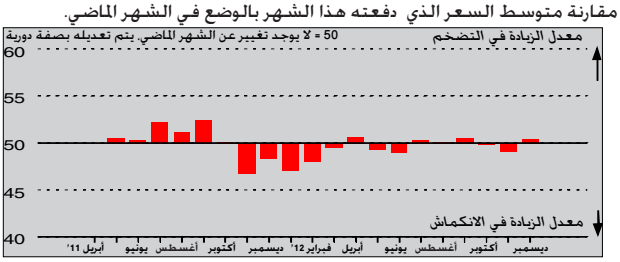

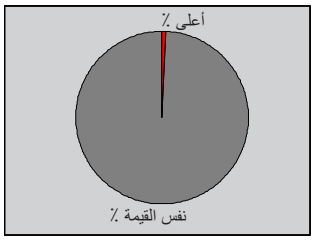

بعد هبوط مؤشر أسعار المنتجات إلى ما دون 50.0 نقطة خلال الشهرين السابقين، صعد المؤشر فوق المستوى المحايد في شهر ديسمبر. ورغم هذا، أشارت القراءة الأخيرة إلى زيادة متوسط الأسعار التي تحددها شركات القطاع الخاص المصري بشكل طفيف فقط. وكانت هناك بعض الإشارات إلى أن زيادة الأسعار الأخيرة جاءت مدفوعة بزيادة التكاليف.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

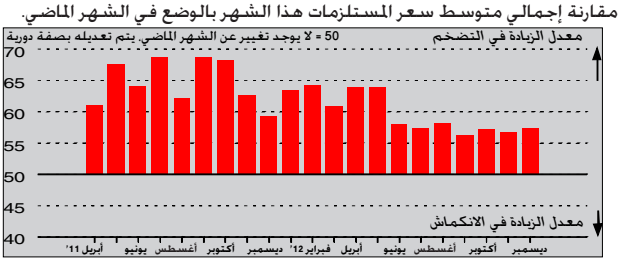

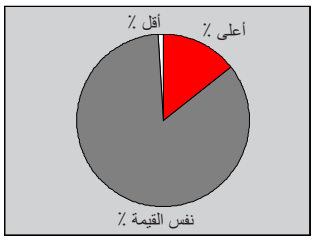

أظهرت بيانات شهر ديسمبر زيادة أخرى في تكاليف مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص في مصر. وقد ارتفع معدل التضخم وسجل أعلى مستوى له منذ شهر أغسطس. أشار أكثر من 14% من المشاركين في الدراسة زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج مقارنة بنسبة 1% بالتحديد أبلغوا عن تراجع التكاليف. أشارت البيانات إلى زيادة أسعار الشراء على أنها السبب الرئيسي في زيادة إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

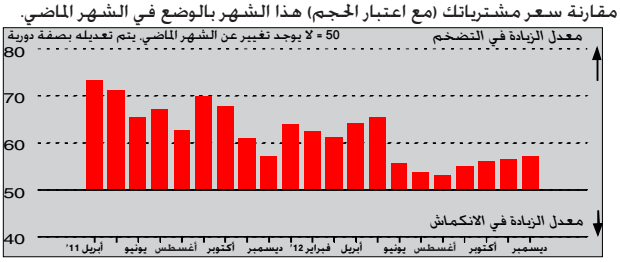

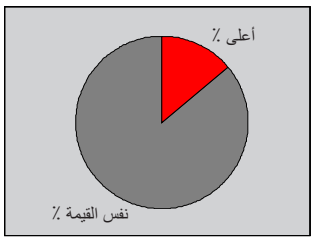

ارتفع متوسط أسعار الشراء مرة أخرى في شهر ديسمبر، كما هو الحال على مدار تاريخ الدراسة. وقد تسارع معدل التضخم ووصل إلى أعلى مستوى له في سبعة أشهر وأشار إلى نمو قوي في أسعار الشراء. وقد ربط أعضاء اللجنة زيادة الأسعار بزيادة أسعار المواد الخام وأسعار الصرف الغير مفضلة.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

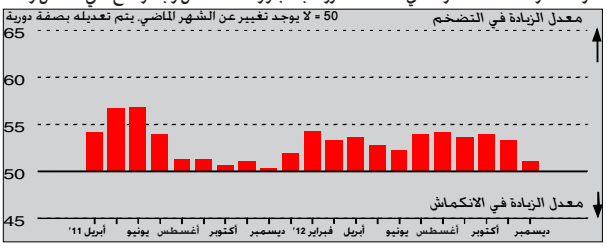

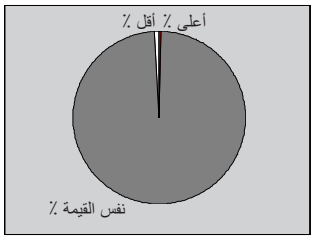

بعد التعديل الدوري، استمرت تكاليف التوظيف في الزيادة لدى شركات القطاع الخاص المصري في شهر ديسمبر. ومع ذلك، جاء معدل تضخم الأجور أبطأ من الشهر السابق وظل أدنى من المتوسط العام للدراسة. أبلغت الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة عن عدم وجود تغيير في متوسط التكاليف المدفوعة للرواتب.

مؤشر عروض الشراء

س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

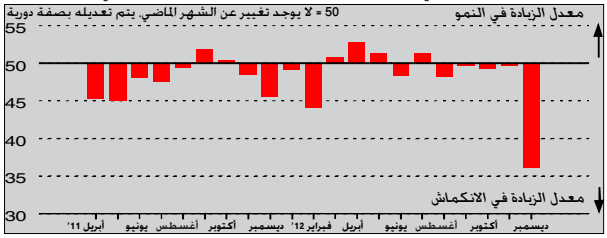

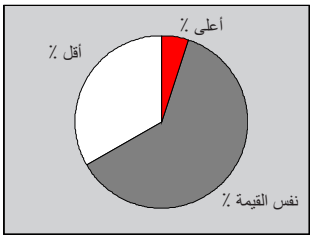

تراجعت أنشطة الشراء لدى شركات القطاع الخاص المصري بشكل حاد خلال شهر ديسمبر. ظل مؤشر حجم المشتريات دون المستوى المحايد 50.0 نقطة وسجل أدنى قراءة له على مدار تاريخ الدراسة التي بدأت منذ 21 شهر. وقد أشار ثلث المشاركين إلى تراجع المشتريات. وربطوا هذا بشكل عام بتراجع العمل.

مؤشر المخزون من المشتريات

س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.

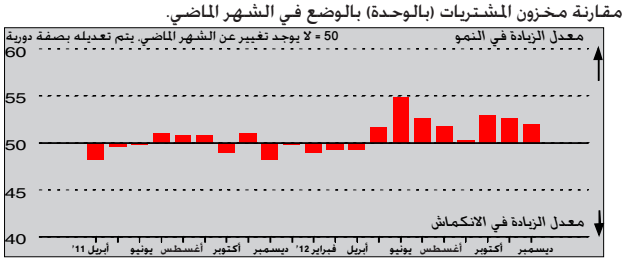

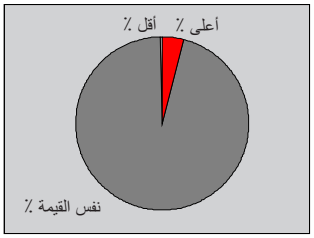

شهد مخزون المشتريات من مستلزمات الإنتاج زيادة أخرى خلال شهر ديسمبر. ولكن بمعدل أكثر بطئًا مما كان عليه في شهر نوفمبر. وقد أظهرت القراءة الأخيرة الزيادة الشهرية الثامنة على التوالي في مخزون مستلزمات الإنتاج. وقد علقت الشركات التي أبلغت عن زيادة المخزون من مستلزمات الإنتاج على تراجع مستويات الإنتاج وتراجع الطلب.

مؤشرات PMI™ الدولية

المؤشر المركب للسوق الصينية

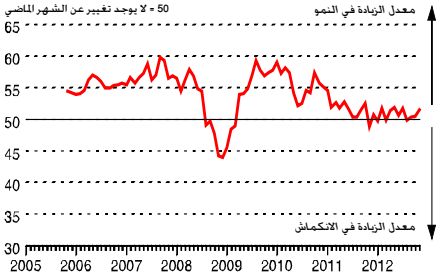

المصدر: Markit، HSBC.

أظهرت بيانات مؤشر HSBC PMI™ المركب (الذي يغطي قطاعي الصناعات والخدمات) توسعًا معتدلاً في نشاط الأعمال خلال شهر نوفمبر. وبهذا يكون النشاط قد شهد زيادة خلال الشهور الثلاثة الماضية، وجاء معدل التوسع المعدل الأسرع منذ شهر يوليو. سجل مؤشر HSBC للإنتاج المركب في الصين 51.6 نقطة في شهر نوفمبر، بزيادة عن 50.5 نقطة في شهر أكتوبر.

المؤشر المركب لمنطقة اليورو

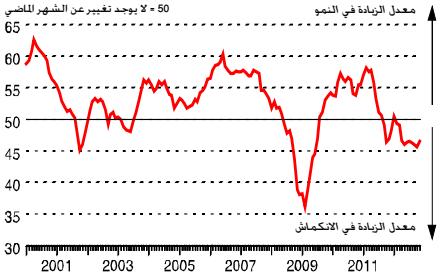

المصدر: Markit.

صعد مؤشر® PMI الإنتاج المركب لشركة ماركيت في منطقة اليورو من 45.7 نقطة في شهر أكتوبر والتي كانت أدنى قراءة له في 40 شهرًا، مسجلاً 46.5 نقطة في شهر نوفمبر. وبهذا يكون المؤشر الرئيسي قد ظل دون المستوى المحايد 50.0 نقطة للشهر العاشر على التوالي. ورغم أن القراءة الأخيرة كانت الأعلى منذ شهر يوليو، إلا إنها أظهرت انكماشًا قويًا في إجمالي إنتاج القطاع الخاص.

قطاع الصناعات والخدمات الأمريكي

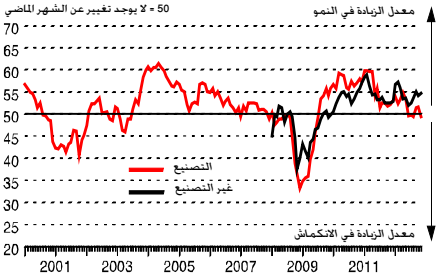

المصدر: معهد إدارة الإمداد (ISM).

أظهر مؤشر معهد إدارة التوريدات (ISM) الأمريكي للتصنيع تدهور أوضاع التصنيع لدى الشركات الأمريكية في شهر نوفمبر، حيث سجل مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) 49.5 نقطة، متراجعًا عن 51.7 نقطة في شهر أكتوبر. على الجانب الآخر، أبلغت الشركات غير الصناعية في الولايات المتحدة عن تحسن في أوضاع العمل، حيث سجل مؤشر NMI قراءة 54.7 نقطة في شهر نوفمبر، بارتفاع طفيف عن 54.2 في الشهر السابق.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسئولين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقائها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد جمهورية مصر العربية، بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والإنشاء، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوء الإجابات. ومؤشر «الانتشار»، وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الناتج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون العناصر التي تم شراؤها - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقم ماركيت Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك Markit Economics Limited حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي (*PMI™*) لشركة HSBC جمهورية مصر العربية. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسئولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسئولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر *Purchasing Managers' Index™* و (*PMI™*) علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited. وتستخدم HSBC العلامات أعلاه بترخيص مسبق. تعتبر Markit و شعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

 All Intellectual Property Rights owned by Markit Economics Limited